عموميتها أقرت عدم توزيع أرباح

«مينا العقارية» تستهدف التحول إلى الربحية

كتب طارق عرابي:

قال رئيس مجلس الادارة في شركة مينا العقارية فؤاد العمر ان «مينا» شهدت خلال العام 2010 العديد من التحديات سواء على مستوى جاذبية الأعمال أو بيئة العمل أو غيرها من التأثيرات، حيث تأثرت الشركة كغيرها من الشركات بتداعيات الأزمة المالية العالمية التي طالت الاقتصاد العالمي والمحلي، بالاضافة الى بطء التعافي منها.

وأضاف العمر في كلمته أمام الجمعية العامة العادية التي عقدت صباح أمس بنسبة حضور بلغت 89.9% ان الاضطرابات الجيوسياسية في المنطقة أدت الى زيادة حجم التحديات التي تواجه الشركات، مشيراً الى أنه نتيجة للتحديات التي أفرزتها الأزمات المالية والسياسية فقد انتهج مجلس الادارة سياسات معينة، سعت من خلالها الى تحصين أصول الشركة من تداعيات هذه الأزمات، تمثلت باعادة هيكلتها وتقييم أصولها بصورة شاملة ومتحفظة وأخذ المخصصات التي تساهم في بيع هذه الاستثمارات والتخارج منها بقيمة مناسبة.

ومضى العمر يقول ان مجلس الادارة حرص على التركيز على مراجعة التزامات الشركة، حيث تم تخفيضها بنسبة 9% حيث بلغ الرفع المالي للشركة ما يعادل 23% كما حرصت الشركة على رفع مستوى السيولة الى حقوق المساهمين من 11% الى 15% أي بزيادة بلغت نسبتها 44% عن العام الماضي.

وبيّن العمر ان المجلس حرص مع صعوبة التخارج من الاستثمارات أثناء الأزمة الى التخارج من بعضها وذلك عن طريق بيع حق تطوير في المملكة العربية السعودية بقيمة 54.7 مليون ريال سعودي بما يعادل 4.1 ملايين دينار للحصة التي تخص شركة مينا وبعائد يتجاوز 17%.

● فؤاد العمر مترئسا عمومية «مينا القابضة»

(تصوير: فرحان الشمري)

فؤاد العمر: الاضطرابات الجيوسياسية بالمنطقة زادت حجم التحديات أمام الشركات

البيانات المالية

وحول النتائج المالية لشركة مينا العقارية عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2010 قال العمر ان النتائج المالية لذلك العام تعزى الى تطبيق المراجعة الشاملة لكافة أصول الشركة واعادة تقييمها بما يتناسب مع الواقع والمتغيرات الحالية في الأسواق المستهدفة واخذ المخصصات التي بلغت 5.3 ملايين دينار حيث أظهرت النتائج صافي خسارة قدرها 6 ملايين دينار، كما ان اجمالي أصول الشركة بلغت 28.7 مليون دينار ومجموع حقوق المساهمين 19.7 مليون دينار. وأضاف العمر ان خسارة السهم بلغت 31.2 فلسا للسهم، مستدركاً أنه على الرغم من أخذ هذه المخصصات الكبيرة فقد ظل السعر الدفتري للسهم يتجاوز القسمة السوقية حيث بلغ 102 فلس.

ولفت العمر أنه في اطار سعي الشركة لتحسين أداءها المستقبلي فقد تم وضع خطة للثلاث سنوات المقبلة بهدف تحسين مؤشرات الأداء المالي للشركة والتحول الى الربحية.

وكانت عمومية «مينا» قد أقرت جميع بنود جدول الأعمال، بما فيها الموافقة على عدم توزيع أرباح عن العام الماضي، والسماح للشركة بالتعامل مع أطراف ذي صلة، وتجديد تفويض مجلس الادارة بشراء وبيع 10% من أسهم الشركة وفقاً للمرسوم بقانون رقم 132 لسنة 1986 وقرار وزير التجارة والصناعة رقم 10 لسنة 1987 الصادر تنفيذاً له، وتفويض مجلس الادارة بالقيام بابرام اتفاقيات لتمويل عمليات الشركة والتعامل مع البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية.